Distr.: General
7 October 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الخامسة عشرة
دورة بربادوس الافتراضية
3-7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

الإعلان الوزاري لمجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

نحن، وزراء الدول الجزرية الصغيرة النامية،

إذ نجتمع بمناسبة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الخامس عشر) المعقودة في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021،

وإذ نشير إلى برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[1]، الذين انبثقوا عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أيلول/سبتمبر 2014، وحددوا أولويات التنمية المستدامة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ نسلم بأن مسار ساموا يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030[2]،

وإذ نشير إلى أن الدول الأعضاء قد شددت، من خلال مسار ساموا، على التزامها "باتخاذ إجراءات عاجلة ومحددة للتصدي لمعالجة مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية"[3]، وأن الجمعية العامة دأبت على تكرار هذا الالتزام في القرارات 202/70 الصادر في 22 كانون الأول/ديسمبر 2015، و225/71 الصادر في 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، و217/72 الصادر في 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، و228/73 الصادر في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، 217/74 الصادر في 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، و215/75 الصادر في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020،

وإذ نؤكد من جديد حالة الضعف الفريد والمحدد للدول الجزرية الصغيرة النامية أمام الصدمات الخارجية، نظراً لحجمها وبعدها الجغرافي وصغر حجم اقتصاداتها واعتمادها الكبير على الأسواق الخارجية وكونها معرضة بشدة للكوارث الطبيعية ولآثار تغير المناخ،

وإذ نكرر الإشارة إلى الحاجة إلى سد الثغرات التي تشوب الهياكل الأساسية[4] والحاجة إلى مزيد من الاستثمارات المنتجة والمستدامة[5] في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعوتَنا، التي وجهناها في نيروبي مافيكيانو،

(1) قرار الجمعية العامة 15/69 الصادر في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (ساموا)، المرفق.

(2) قرار الجمعية العامة 1/70 الصادر في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

(3) الفقرة 22 من مسار ساموا.

(4) الفقرة 70 من صحيفة نيروبي مافيكيانو (TD/519/Add.2).

(5) الفقرة 51 من صحيفة نيروبي مافيكيانو.

الرجاء إعادة الاستعمال

إلى الأونكتاد أن يدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية في سبيل معالجة مواطن ضعفها المادية والاقتصادية، وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي فيها وبناء قدرتها على الصمود وقدراتها الإنتاجية[6]،

وإذ نشير بقلق بالغ إلى أن أثر جائحة كوفيد-19 على التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية أشدُّ على هذه الدول من غيرها، ومن ضمنه الآثار البعيدة المدى التي من الممكن أن تترتب على استئصال الفقر، والعمالة، والسياحة، والنمو الاقتصادي، وأعباء الديون، وتمكين النساء والفتيات، وتنمية الشباب، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، فضلاً عن استمرار تدهور قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية، والحالة هذه، على مواجهة الصدمات الخارجية،

وإذ نسلم بدعوة الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى اتخاذ "إجراءات فورية وجوهرية لتيسير استجابة الدول الجزرية الصغيرة النامية للتعافي من الأزمة الجارية الناجمة عن جائحة كوفيد-19"[7]،

وإذ نشير إلى أن الأونكتاد الخامس عشر هو أول فرصة تسنح للوزراء للدخول في حوار متعدد الأطراف بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على مجالي التجارة والتنمية المترابطيْن،

وإذ نشير إلى أن رؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة قد دعوا الأونكتاد، في اجتماعهم الافتراضي في نيويورك بتاريخ 22 أيلول/سبتمبر 2021، على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى مواصلة دعم بناء القدرات الإنتاجية للدول الجزرية الصغيرة النامية وإعطاء الأولوية للإجراءات التي ستدعم تعافيها من التحديات التي تعترض التجارة والتنمية الناشئة عن جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ، حتى تصبح أكثر قدرة على الصمود وتحقِّق أهداف التنمية المستدامة، وطلبت إلى وزراء الدول الجزرية الصغيرة النامية تعزيز مصالح المجموعة في الأونكتاد الخامس عشر،

1- *لا زال القلق يخالجنا* لأن العديد من المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الشركاء الإنمائيين للدول الجزرية الصغيرة النامية ما فتئوا يستندون إلى معايير غير ملائمة، دون سواها، في الحسم بشأن الأهلية للحصول على التمويل الميسّر، مثل الناتج المحلي الإجمالي/الدخل القومي الإجمالي للفرد. ويبرهن عمق الأزمة الناجمة عن الجائحة على الحاجة إلى مواصلة العمل على مؤشرات الضعف، بغية ضمان حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على الدعم اللازم لكي تتعافى من الصدمات الخارجية وتكتسب القدرة على الصمود أمامها.

2- *نؤكد* على أن تغير المناخ يؤثر على التجارة بإحداثه اضطرابات في سلاسل الإنتاج والعرض والنقل والتوزيع، ونشدد على أن قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الانتقال بنجاح من حالة الضعف الحاد إلى مستويات مستدامة من الرخاء تعتمد إلى حد كبير على ما تحرزه من تقدم في قدرتها التقنية والمالية والمؤسسية على التكيف مع الصدمات الاقتصادية والبيئية الناجمة عن تغير المناخ العالمي. وإننا، لتلك الأسباب، ندعو الأونكتاد إلى مواصلة وتعزيز عمله في دعم اعتماد وتنفيذ الدول الجزرية الصغيرة النامية استراتيجيات تجارية وإنتاجية رفيقة بالمناخ.

3- *نعرب عن قلقنا العميق* إزاء أعباء الديون الكبيرة والمرهقة على الدوام التي تثقل كاهل الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي لا تفتأ تتفاقم بسبب ما تبذله هذه الدول من جهود في التصدي للكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ وصدمات خارجية أخرى. ومما زاد من تفاقم تحديات الديون هذه الانخفاضُ الحاد في الإيرادات الحكومية وارتفاع الإنفاق بسبب الجائحة. لذلك، نكرر النداء الذي وجهه رؤساء دول وحكومات التحالف من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الشركاء الإنمائيين، فضلاً عن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف

(6) الفقرة 76(و).

(7) الفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 215/75 الصادر في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020.

والمؤسسات المالية الدولية، باعتماد نهج تقدُّمي أكثر يتيح مزيداً من تخفيف عبء الدين على الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأدوات المالية الموجودة والجديدة، بوسائل منها إلغاء الدين وتعليقه وإعادة جدولته وإعادة هيكلته ومبادلات الديون، فضلاً عن تدابير دعم أخرى. وندعو الأونكتاد كذلك إلى مواصلة العمل على حل قضايا الديون.

4- *نرفض* بإصرار إدراج بلدان في القائمة السوداء قسراً وبشكل أحادي بوصفها ولايات ضريبية أو بلداناً غير متعاونة يُعتبر أن لديها مواطن قصور استراتيجية في أطر عملها لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. فلهذه التدابير آثار طويلة الأمد وضارة على اقتصادات البلدان المعنية وعلى اكتسابها القدرة على الصمود.

5- *ونرفض بشدة أيضاً* فرض تدابير اقتصادية قسرية وانفرادية على البلدان النامية، مثلما جاء في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لأن هذه الإجراءات لا تتسق مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لذلك، نكرر النداء الذي أطلقه رؤساء دول وحكومات التحالف كي يتخذ المجتمع الدولي تدابير عاجلة وفعالة لإنهاء استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية.

6- *نؤكد من جديد* التزامنا بتعددية الأطراف، ومن ضمنها نظام تجاري متعدد الأطراف أساسُه القواعد ويتسم بالشفافية والشمول والإنصاف والانفتاح، تكون منظمة التجارة العالمية مؤسسته المحورية. وندعو الأونكتاد إلى إجراء بحث وتحليل تقني بغية استجلاء أثر النظام التجاري المتعدد الأطراف وقواعده على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

7- نؤكد قيمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما فيه التعاون الأقاليمي، وتشارُك نماذج من ممارسات فضلى، وتدعيم مبادئ تعدد الجهات ذات المصلحة التي ستعزز تحقيق خطة عام 2030.

8- *نؤكّد* العلاقة المحورية ما بين التجارة وسياسات الصحة، والأثر السلبي على الإنتاجية الناجم عن التحديات التي تعترض الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الصحة، مثل الأمراض المزمنة غير المعدية وكوفيد-19. ونحث الأونكتاد على العمل مع هيئات أخرى، من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها على السواء، على تشجيع اعتماد جداول أعمال وسياسات متوازنة في مجالي الصحة والتجارة.

9- *ندعو* إلى اتخاذ مبادرة بقيادة الأمين العام للأمم المتحدة لأجل الاتفاق على مبادئ توجيهية لجيل جديد من تدابير الدعم الدولي تكون الغاية منها الحد من أوجه الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء الصدمات النسقية وزيادة قدرتها على الصمود. ونعتقد أنه ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بدور أساسي في العملية المتعددة الأطراف التي ترتكز عليها هذه المبادرة.

10- *نساند* الدعوة إلى مواصلة الأونكتاد جهوده في جميع ما يقوم به من أعمال لأجل تعميم المسألة الجامعة المتمثلة في المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

11- *ندعو* الأونكتاد إلى تعزيز دعمه التقني لجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية لأجل سد الثغرات في الهياكل الأساسية وبناء اقتصادات أكثر تنوعاً واستدامة وقدرة على الصمود. لذلك، ندعو الأونكتاد إلى الاضطلاع بأعمال في المجالات التالية: إنماء وتطوير المشاريع الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلداننا؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتنمية الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك قطاع الطاقة المتجددة؛ وتعزيز اقتصاد مستدام معتمِد على المحيطات؛ وتشجيع الصناعات الإبداعية؛ وجذب المهاجرين المهرة والاحتفاظ بهم؛ والتقدم التكنولوجي باعتباره محرك ابتكار وتخصصٍ اقتصادي أذكى في بلداننا؛ وتطوير الاقتصاد الرقمي والمعرفي؛ وتنفيذ إصلاحات لتيسير التجارة؛ والتجارة والأمن الغذائي؛ ونقل جوي وبحري مستدام وقادر على الصمود.